ـــــوري ضد حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل بغزة

ـــر قسم أمراض القلب بمجمع «الشفاء»

طفلة فلسطينية مصابة

من مجمع الشفاء في مدينة غزة

قصف طال مقرا له في مدينة غزة لجأ إليه فلسطينيون هربا من الحرب الدائرة بين الجيش الإسرائيلي وحركة حماس.

وقال البرنامج في بيان إن «القصف ادى إلى «سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى»، معتبرا أن «المأساة المستمرة المتمثلة في مقتل وإصابة المدنيين الرازحين تحت النزاع أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف».

وأضاف البيان «يجب احترام المدنيين والبنية التحتية المدنية وحرمة مرافق الأمم المتحدة وحمايتها في جميع الأوقات، ويجب احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة».

وفيما يتواصل القصف الإسرائيلي على غزة، بات الجيش على مقربة من البوابات الرئيسية لمستشفى الشفاء، وسط غطاء ناري كثيف وتحليق كثيف للمسيّرات الإسرائيلية فوق المستشفى، حسب ما أفادت مصادر.

وقالت وزيرة الصحة الفلسطينية، مي الكيلة، السبت إن ما يحدث في المستشفيات والطواقم الطبية والإسعافية في غزة «جريمة حرب وإبادة».

وأضافت الوزيرة في مؤتمر صحافي أن القوات الإسرائيلية «تقصف المستشفيات وتحاصر وتقتل من فيها وتقطع عنها المياه والوقود والكهرباء، وتمنع وصول المستلزمات الطبية إليها»، كما قصفت مجمع الشفاء بالفوسفور الأبيض.

من ناحية أخرى قالت صحيفة لوموند الفرنسية إن مجلس وزراء الحرب الإسرائيلي –الذي يقود العمليات العسكرية في غزة وعلى الحدود اللبنانية وفي الضفة الغربية– حافظ على وهم الوحدة على رأس الدولة، فيما يعكس صورة الأمة الإسرائيلية الموحدة في الحداد وفي أكبر تعبئة عسكرية في تاريخها، ولكنها مشوشة ومنقسمة بشدة من الداخل.

وأوضحت الصحيفة –في تقرير بقلم مراسلها بالقدس لوي إمبرت– أن هذه الهيئة المكونة من 5 أعضاء، وهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع الأميركي رون ديرمر نائبه و«عقله الثاني» و3 جنرالات يرتدون ملابس سوداء منذ شهر ويقومون باستمرار بتوضيح ومناقضة تصريحات نتنياهو، وهم وزير الدفاع يوآف غالانت ورئيسا الأركان السابقان بيني غانتس وغادي أيزنكوت –اللذان انضما من المعارضة إلى حكومة الوحدة الوطنية في اليوم الخامس من الحرب– ليكونوا بمثابة ضمانة حول رئيس الوزراء.

وذكر المراسل أن رون ديرمر المولود في فلوريدا –والذي يرافق نتنياهو منذ عام –2000 كان متدينا ولكنه لم يخدم في الجيش الإسرائيلي، وهو مسؤول عن العلاقات مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن الذي يشارك مثل أسلافه في صنع القرار الإسرائيلي وقت الحرب.

وكان ديرمر –الذي يعرف مسؤولين في إدارة بايدن عن كثب، لما لديه من عداوات مريرة معهم– قد عينه نتنياهو سفيرا في واشنطن عام 2013، وفكر مستشارو الرئيس الديمقراطي الأسبق باراك أوباما في رفض أوراق اعتماده، معتقدين أنه ناشط سياسي في الحزب الجمهوري الأميركي أكثر مما هو دبلوماسي، وقد ساعد في إقناع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بالخروج من الاتفاق النووي مع إيران لعام 2015.

أما خامس أعضاء حكومة الحرب التي تتخذ قراراتها بالإجماع بتوجيه من قادة الجيش والأجهزة الأمنية فهو أرييه درعي زعيم حزب شاس الإسرائيلي المتشدد الذي أدين مرتين بالفساد والتهرب الضريبي، وهو يقود حزبا يرفض أغلبية ناخبيه الخدمة العسكرية، ويسعى إلى الحفاظ على الإعانات الحكومية الضخمة الممنوحة في الربيع.

واستعرضت الصحيفة سير جنرالات مجلس وزراء الحرب، وأولهم غاديَ أيزنكوت صاحب عقيدة «الضاحية» العسكرية المناقضة لمبدأ الرد المناسب، وقد دمر ضاحية بيروت الجنوبية بالقنابل خلال حرب عام 2006 ضد حزب الله، وسلفه بيني غانتس الذي لم يف له نتنياهو بالوعد بأنه سيخلفه بعد أن انضم إلى حكومته، وهو يسعى الآن إلى مواجهة تأثير الوزراء اليمينيين المتطرفين الذين يرفض نتنياهو التخلص منهم، مثل وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الذي شكك في شرعية حكومة الحرب، كما أن بن غفير يعمل مع حليفه وزير المالية بتسلئيل سموتريتش على تأجيج الفوضى في الضفة الغربية.

ويشترك جنرالات حكومة الحرب في أنهم حذروا رئيس الوزراء منذ أشهر من خطر وقوع هجوم كبير ضد إسرائيل، وفي الوقت الذي كانت البلاد ممزقة بسبب الإصلاح القضائي الذي يرغب فيه نتنياهو أشاروا إلى أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ترى أن إسرائيل في حالة ضعف لم يسبق لها مثيل، وقد رفض نتنياهو استقبال رئيس الأركان هرتسي هاليفي الذي أراد أن يشاركه التحليلات المثيرة للقلق من قبل الاستخبارات العسكرية.

وفي أكتوبر الماضي وقف جنرالات حكومة الحرب مرتين ضد الاتهامات العلنية التي وجهها نتنياهو إلى رؤساء الأجهزة الأمنية، ثم لجنود الاحتياط وضباط سابقين رفيعي المستوى في الجيش تظاهروا ضد إصلاحاته، وانضم إليهم الآن حلفاء مهمون لرئيس الوزراء غاضبون من هذه الاتهامات، حتى إن عدة أصوات من صحيفة «إسرائيل اليوم» اليمينية المخصصة منذ فترة طويلة للدفاع عن نتنياهو دعت هذا الأسبوع إلى استقالته.

من جانب آخر أعلنت هيئتان قانونيتان في فرنسا أنهما سترفعان دعاوى محليا ودوليا بشأن المسؤولية القانونية لشركات أسلحة ومسؤولين أوروبيين لتصديرهم أسلحة ساهمت في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقال «ائتلاف القانونيين من أجل احترام فرنسا التزاماتها الدولية» و«لجنة المحامين من أجل احترام فرنسا تعهداتها الدولية» –في بيان– إن دولا كألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا استمرت في تصدير أسلحة وقطع غيار وتوفير الصيانة وتقديم الدعم التقني والتدريب للجيش الإسرائيلي رغم تقارير عن خرقه القانون الدولي الإنساني.

وقالت الهيئتان إن هناك أدلة قانونية قوية وذات مصداقية بشأن مسؤولية شركات الأسلحة الأوروبية ومسؤولين أوروبيين في خرق الجيش الإسرائيلي القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ارتكابه جرائم حرب.

ويأتي رفع الدعاوى من قبل الهيئتين في وقت يواصل فيه الجيش الإسرائيلي عدوانه على قطاع غزة لليوم الـ37 على التوالي مخلفا أكثر من 11 ألف شهيد و28 ألف مصاب حتى اللحظة.

من ناحية أخرى تظاهرت حشود من الإسرائيليين في تل أبيب ومدن أخرى لمطالبة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالعمل على إطلاق سراح المحتجزين في قطاع غزة، فيما وصف بأنه أوسع تحرك احتجاجي منذ بدء الحرب.

وتجمع آلاف المتظاهرين، السبت، قرب وزارة الدفاع في تل أبيب، ورفع بعضهم لافتات تقول «الإسرائيليون مع وقف إطلاق النار» و«لا يوجد منتصرون في الحرب» و«لا يوجد حل عسكري».

وخلال المظاهرة، نقلت صحيفة هآرتس عن نوعام بيري –وهو ابن أحد المحتجزين الإسرائيليين في غزة– قوله «السيد رئيس الوزراء، أعضاء مجلس الوزراء، لا تحدثونا عن الغزو، لا تحدثونا عن تسوية غزة بالأرض. لا تتحدثوا مطلقا. فقط اتخذوا إجراء، أعيدوهم إلى المنزل الآن».

وخرجت مظاهرات مماثلة في القدس وقيسارية وبئر السبع وحيفا وإيلات، حيث تتصاعد المطالبات بالإفراج عن المحتجزين الذين أسرتهم المقاومة الفلسطينية خلال عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر الماضي، ويقدر عددهم بنحو 240 من العسكريين والمدنيين.

في غضون ذلك، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن رئيس جهاز الموساد (وكالة الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية) ديفيد بارنيع يتابع المفاوضات بشأن المحتجزين في غزة.

وأحجم نتنياهو عن الخوض في تفاصيل هذه المفاوضات، لكنه دعا في الوقت نفسه زعماء العالم إلى منحه وقتا ومواصلة دعمه في حربه على غزة وعدم الخضوع للضغوط، على حد تعبيره.

ومساء السبت، قالت هيئة البث الإسرائيلية نقلا عن مصادر لم تسمها إن مفاوضات مكثفة جرت خلال الساعات الأخيرة بوساطة أميركية وقطرية لإبرام صفقة هدنة في غزة.

وأضافت المصادر أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تطالب من أجل إبرام الصفقة بإدخال الوقود إلى غزة وإطلاق سراح أسرى فلسطينيين من ذوي الأحكام المشددة.

في السياق نفسه، نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن مصدر سياسي قوله إن هناك اتفاقا أوليا لإطلاق سراح عشرات المحتجزين الإسرائيليين المدنيين لدى الفصائل الفلسطينية مقابل هدنة لبضعة أيام والإفراج عن أسرى فلسطينيين وإدخال الوقود إلى غزة.

وأضاف المصدر أن عدد المحتجزين الإسرائيليين الذين سيفرج عنهم لم يحدد بعد، وأن استكمال تفاصيل الاتفاق سيستغرق أياما، وسيقدم بعدها إلى الحكومة الإسرائيلية لإقراره.

من جنوب لبنان

«حزب الله» : القضاء على «حماس» أو غيرها من الفصائل.. وهم إسرائيلي

الأمم المتحدة: سقوط عدد كبير من القتلى في قصف على مقر لنا في قطاع غزة

مصابون جراء القصف الإسرائيلي على غزة

الدمار في غزة